

الأصول في النحو

قالَ : والجوابُ عندي في ذلكَ أَنَّ البابَ مختلفٌ فأَمَّـا (ضَيَّـوَنُ) فَـقَد جُعِلَ في الواحدِ بمنزلةٍ غيرِ المعتلِّ فالوجهُ أَنَّ يجريَ على ذلكَ في الجمعِ فيصيرُ : (ضَيَّـاَوَنُ) بمنزلةٍ جَدَّـاَوِلٍ وَأَسَّـاَوِدٍ وتقولُ في التصغيرِ : ضَيَّـيَّـنُ على ما قاله سيبويه لأنَّـمَّـ ياءَ التصغيرِ قبلَ الواوِ فيصيرُ بمنزلةٍ (أُسَّـيَّـدٍ) ولا يكونُ أمثلَ منه حَالاً مَعَ ما فيه قبلَ التصغيرِ ويكونُ جمعهُ بمنزلةٍ (أُسَّـاَوِدٍ) ومَنْ قالَ في التحقيرِ : (أُسَّـيُودُ) فلا أَرى بأساً بأنَّ يقولَ : (ضَيَّـيَّـوَنُ) لِأَنَّهَا عَيْنٌ مثْلُهَا ولا يكونُ إِلَّا ذلكَ لصحتِهَا .

وأَمَّـمَّـا (أَلَبَّـبُ) فيجبُ أَنَّ يكونَ في الجمعِ والتحقيرِ مُبَيَّنّاً جارياً على الأصلِ فتقولُ : (أَلَّـبَّـبُ وَأُلَّـيَّـبُ) فتُجْرى جمعهُ على واحدِهِ كما فعلتَ (بَضَيَّـوَنٍ) لا فرقَ بينهما وكذلكَ تصغيرُهُ لأنَّـمَّـ ياءَ التصغيرِ ليسَ لها فيه عَمَلٌ كَمَا كَانَ لَهَا في تصغيرِ (ضَيَّـوَنٍ) فكذلكَ خالفهُ وكانَ تصغيرُهُ كجمعه وأَمَّـمَّـا (حَيَّـوَّةُ) فَمِنْ بناتِ الثلاثةِ والواوُ في موضعِ اللامِ فلا سبيلَ إلى تصحيحِهَا لأنَّـمَّـ أَقْصَى حالاتِهَا أَنَّ تجعلَ (كَغَزَّوَّةٍ) في التصغيرِ فتقولُ : (حَيَّـيَّةُ) وجمعُهَا كجمعِ (فَرَّوَّةٍ) حَيَّاءُ تقولُ : (فِرَّاءُ) .

وأَمَّـمَّـا (مَعِيشَّةُ) فكانَ الخليلُ يقولُ : يصلحُ أَنَّ تكونَ (مَفْعُولَةٌ) ويصلحُ أَنَّ يكونَ (مَفْعُولَةٌ) .

وكانَ أبو الحسنِ الأَخفشُ يخالفهُ ويقولُ في (مَفْعُولَةٍ) مِنْ العيشِ (مَعُوشَةٌ) وفي (فُعْلٍ) مِنْ البعِ والعيشِ (بُوعٌ وَعُوشٌ) ويقولُ في (أَبِـيَضَ وَبِـيَضٍ) : هُوَ (فِعْلٌ) ولكنَّـه جَمْعٌ والواحدُ ليسَ على مذهبِ الجمعِ .